

## الفصل السادس

معايير الديمقراطية.. ومآزقها في العالم

الثالث

مدخل :

بعد الاستعراض السابق لظاهرة الديمقراطية يتضح لنا جليا أن الديمقراطية المعاصرة كما يراها بعضهم<sup>1</sup> متواضعة في طرح نفسها، وواقعية في تحديد مهماتها وبيان قدراتها. فهي لا تدعي بأنها شريعة بديلة من غيرها من الشرائع، ولا هي تطمح أن تكون عقيدة منافسة لغيرها من العقائد السياسية الشاملة. إنما تنظر الديمقراطية المعاصرة (démocratie moderne) إلى نفسها على أنها منهج ضرورة توصلت الإنسانية إليه عبر مرارة تجارب نظم الحكم غير الديمقراطية. وكلها تقوم على أساس الوصاية والحكم الفردي (absolutisme) .

ويتضح لنا من كل ذلك أن صفة المنهج هي الصفة العامة والقاسم المشترك من جميع التجارب الديمقراطية المستقرة، وماعداها من صفات هي أبعاد ونتائج، تختلف من نظام حكم ديمقراطي إلى آخر، أما صفة المنهج فإنها الصفة الغالبة واللاصقة، وهي الصفة العامة والمشاركة بين الممارسات الديمقراطية المعاصرة. فالديمقراطية المعاصرة في الأساس منهج حكم يمكن المجتمع من ضبط السلطة القائمة فيه، كما يتيح له إدارة أوجه الاختلاف

<sup>1</sup> المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره.

سلميا، والسيطرة على مصادر العنف وأسباب الصراع، المبدد لطاقات المجتمع والمدمر لإنجازاته.

ورغم كل ما أنجز من الممارسات الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان (droit de l'homme)، إضافة إلى مؤشرات النجاح النسبي في السيطرة على مصادر العنف (violence) وإدارة أوجه الاختلاف، إلا أن الممارسات الديمقراطية لا تزال بعيدة، وهي لا تدعي الكمال. وهي بكل المقاييس لما تصل إلى غايات الديمقراطية وجوهرها "حكم الشعب لصالح الشعب"، ولا يزال أيضا حكم الكثرة سيد الموقف. ولعل بروز الظاهرة النخبوية الحاكمة التي تمارس لعبة شد الحبل وتبادل أدوار الحكم والمعارضة، وتتعاون فيما بينها على إرضاء الشعب بدلا من توفير مزيد من سبل ومصادر الديمقراطية.

## المبحث الأول

### مستويات الديمقراطية

إذا كان من المسلم به أن للظاهرة الديمقراطية سقف لا يمكن أن تتجاوزه، فإن للديمقراطية المعاصرة بالمقابل حد أدنى لا يمكن أن تمبط تحته الممارسة الديمقراطية وإلا فقدت معناها. لذلك كان من الأهمية بمكان من وجود معايير (normes) للحكم على وجود ديمقراطي من عدمه، ومن ثم

توظيف تلك المعايير لتقييم أداء الممارسة الديمقراطية، وهل أن الممارسة الديمقراطية تحترم انضباط عملية اتخاذ القرارات، ونطاق المشاركة، ومدى فاعليتها في التأثير في القرارات الجماعية الملزمة (contrainte).

إذن معايير الديمقراطية ليست سوى مؤشرات على وجود عملية ديمقراطية من عدمها، وبالتالي، فهي مقياس نسبي لممارسة الأداء الديمقراطي، وسنستعرض لمعايير خمسة ذكرها (روبرت دال Robert dahl).<sup>1</sup>

### المطلب الأول

#### المشاركة الفعالة

تعني المشاركة السياسية الفعالة، ببساطة، ما تم تحقيقه بصورة إيجابية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، من خلال إتاحة الفرض في الواقع العملي، وتوفر صيغ عملية من شأنها أن تساهم في دفع المواطنين للتعبير عن اختياراتهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة، وأيضاً، إتاحة وضع تساؤلاتهم حول الخيارات الممكنة تحقيقها، وبالتالي، إعطائهم هامشاً للمناورة وطرح البدائل.

---

<sup>1</sup> علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

## المطلب الثاني

### تساوي الأصوات

في هذه الحالة نكون أمام حالة أن يكون وزن صوت (vote) كل مواطن مساويا لوزن صوت غيره من المواطنين، عندما يكون القرار المطلوب اتخاذه قرارا حرجا، يتوقف وجود الممارسة الديمقراطية على قبول نتائجه. ومن ابرز الأمثلة على ذلك إقرار الدستور، وما يترتب عنه من قرارات مهمة، تعتبرها الجماعة دعائم تؤسس عليها قاعدة النظام الديمقراطي (règle régime démocratie). ويرد على هذا المعيار ملاحظتان: أولا أن معيار تسوي أوزان الأصوات في المرحل الحرجة كإقرار الدستور ، لا يمنع من بذل مساعي حثيثة قصد الوصول إلى إجماع بين القوى السياسية الفاعلة، وإنما المطلوب هو أن يكون إقرار الدستور وما يمثله من قرارات حرجة بأغلبية مطلقة في نهاية المطاف، وثانيا أن هذا المعيار لا يتطلب الأخذ بمعيار أغلبية الأصوات دائما في المراحل الحرجة، وبدورنا يمكن القول أن الوصول إلى صيغة جامعة في حالة تساوي الأصوات هو تبنى رأي الأغلبية في القرارات التي تكتسي خصوصية متميزة (différenciation) بفعل آثارها على المجتمع برمته.

### المطلب الثالث

#### الفهم المستتر

ومعنى ذلك أن يكون متخذي القرارات الديمقراطية يمتلكون المعرفة والدراية السياسية التي تتطلبها سلامة اتخاذ القرارات، وأيضاً، اطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالقرارات المطلوب اتخاذها. وهذا المعيار يتحقق بقدر ما يمتلك المواطن من فرص كافية ومتساوية حتى يتعرف على المعلومات، ويوازن بين احتمالات نتائج الخيارات المتاحة، لاتخاذ القرار الديمقراطي الأمثل الذي يخدم المصلحة العامة (service public) بشكل أفضل، وما يلاحظ على هذا المعيار أن تطبيقه يكون بشكل جيد في مجتمع تقل فيه الأمية (analphabétisme)، وتنتشر فيه الثقافة الديمقراطية، وتنوع مصادر المعلومات وبدائلها.

### المطلب الرابع

#### سيطرة متخذي القرار الديمقراطي

مضمون هذا المعيار أن تكون هناك مشاركة فعلية من قبل متخذي القرار الديمقراطي، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحديد القضايا والمسائل المطروحة لاتخاذ قرارات ديمقراطية بشأنها، وبالتالي، لا يترك أمر اختيار القضايا والمسائل المطلوب حسمها ديمقراطياً، لفرد أو لقلّة، وإنما يجب تطبيق

صيغة أن يكون للشعب أو الكثرة منه رأي في تحديد القضايا، والمسائل التي يجب طرحها، وتعيين الوقت المناسب لطرحها، أي يجب تحديد جدول الأعمال في الممارسة الديمقراطية، والموافقة عليه قبل الشروع في مناقشته، حتى ما يقترح من جدول أعمال (ordre du jour) قبل إقراره، هو مشروع جدول أعمال فحسب، وغني عن البيان المناقشة حول الأولويات التي يرى أنها أحق بالعناية.

### المطلب الخامس

#### حق المشاركة

وهنا يتم تحديد نطاق اتساع المشاركة في العملية الديمقراطية، ويتحقق الشمول الكامل، عندما يتسع نطاق المواطنة، وتمنح حقوق (droit) المشاركة السياسية، للبالغين من الجنسين كافة، من بين المقيمين إقامة دائمة في البلد المعني.

هذه هي المعايير التي على أساسها يستدل على وجود عملية ديمقراطية، ويقوم بها أداءها، وينتهي (Robert dahl)<sup>1</sup> إلى أن النظام (régime) الذي يتحقق فيه المعياران الأول والثاني نظام ديمقراطي من الناحية الإجرائية (procédures)، أما النظام الذي يتحقق فيه المعيار الثالث أيضا فإنه

---

<sup>1</sup> مرجع سبق ذكره .

يعتبر أفضل من سابقه وكذلك فإن النظام الذي يسيطر فيه متخذو القرار الديمقراطي على جدول الأعمال يعتبر نظاما ديمقراطيا أفضل، بالنسبة إلى من يتمتعون بحق اتخاذ القرار، أما إذا كان القرار شموليا يسري على جميع البالغين الذين يخضعون لحكومة ما ويلتزمون بقراراتها، فهنا يعتبر النظام ديمقراطيا تاما بالنسبة إلى تلك الدولة، ويبقى الكمال لله وحده جل جلاله، أما ما هو من فعل بشري فهو بالضرورة نسبي (relative).

## المبحث الثاني

### مأزق الديمقراطية في العالم الثالث

يشهد العالم حاليا ثورة علمية بكل المقاييس، حتى أن بعضهم طلب السماء بحثا وكشفا وكان الأرض ضاقت بهم، وقد حكموا على المستحيل بالعدم في هذه الوثبة الحضارية، فإذا كان غيرنا يعملون ليل نهار لجذب الناس إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بمختلف الوسائل التكنولوجية، وبالتالي، الأخذ بيد المواطن ومساعدته للتزود بالقدرات اللازمة للمشاركة وتسجيل اهتماماته نحو النشاط السياسي، بينما عندنا نحن في العالم الثالث لا تزال

الديمقراطية اكثر تعقيدا وأبعد منالا، ولا تزال هذه المجتمعات في المطالبة من جانب والأفراد بالمشاركة في الحياة السياسية. ولعل أهم معضلات الديمقراطية في العالم الثالث يمكن إجمالها فيما يأتي:<sup>1</sup>

- 1 — بفعل التخلف في بلدان العالم الثالث نجد تراجعا عن التصنيع في المجال الاقتصادي بما في ذلك التنظيم المهني والحزبي في الحياة السياسية، كما يقل في هذه الحالة حجم الطبقة المتوسطة التي تزيد من التماسك وتقرب بين الطبقات الاجتماعية وتقبل على ممارسة المشاركة السياسية، ثم أن إقامة نوع من الاستقرار في المجتمع شرط ضروري لازدهار الديمقراطية.
- 2 — الأمية والفقر يعملان ضد انتشار الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة، وهما أمران ضروريان للممارسة الديمقراطية، ذلك أن التناقض في العلاقات الاجتماعية (relations sociales) وتبلور الصراع بين الأثرياء والفقراء (les riches et les pauvres) قد يكون عملا مساعدا في الابتعاد عن المشاركة السياسية.

---

<sup>1</sup> مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، مرجع سبق ذكره .

3 — قد يسهم وضع المرأة بعامة وانفراد الرجل بالسلطة داخل العائلة في إضعاف انتشار المناخ الديمقراطي في مجتمعات العلم الثالث.

4 — فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في دول العالم الثالث بشكل أحادي، وعادة من جانب القوى لاستعمارية، ثم الدول التي خاضت نضالا مريرا من أجل التحرر والاستقلال (indépendance) أجبرت على الاحتفاظ بمؤسسات وأشكال الدولة، وأصبحت دول العالم الثالث عبارة عن حدائق خلفية للدول التي كانت تستعمرها، وبالتالي، لا تعبر عن خصوصيتها، أو خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية.

5 — أحيانا تعمل الانقسامات الإقليمية والطائفية والعشائرية ضد التصرف العقلاني للمواطن، وتحرمه من ممارسة حريته الفردية، وتقف عقبة في وجه نمو القيم والمثل الديمقراطية.

6 — نتيجة تدخل الدول الاستعمارية في الشؤون الداخلية لبلدان العالم الثالث تحرم هذه المجتمعات من التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية.

وإجمالاً، فإن مقومات الديمقراطية في مركزها الجوهري وفي انعكاسها على مبادرة الفرد وحركة المجتمع في المجتمعات المتخلفة والنامية (excroissances)، تقف ضد المجتمع بعامة، فمن دون الشعور بالمساواة المعنوية والمادية (matérialistes)، ومن دون المشاركة، يصعب تفجير طاقات المواطن وتحرير مكوناته الدفينة التي يسحقها الكبت والحرمان والخوف والتردد والشعور بالإهمال، ومن دون الشعور الشعبي تبقى الأنظمة معرضة للاهتزاز والاضطراب والثورة.

إن الوسط الذي يكون فيه القانون الدستوري (droit constitutionnel) الكلاسيكي والنظرية الديمقراطية الغربية، يبدو مختلفاً على طول الخط في بلدان العالم الثالث للأسباب التالية:<sup>1</sup>  
— عدم بروز مفهوم الدولة — الأمة (état nation) في العلم الثالث.

— ظاهرة التخلف الاقتصادي والتقني في دول العالم الثالث.

---

<sup>1</sup> المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

## المطلب الأول

### الدولة — الأمة (état nation) والديمقراطية

الثابت حتى الآن، أن تكوين الأمة في الغرب سبق بوجه عام تكوين الدولة، بينما الأمر يختلف عن ذلك في دول العالم الثالث، حيث ظهرت الدولة قبل تشكيل الأمة، وهناك أسباب أدت إلى عرقلة أو تأخير تكوين الأمة في دول العالم الثالث، وهي:

1 — العراقيل الجغرافية (obstacles géographiques)، إذ عانت

بعض دول العالم الثالث من عدم اتصال الأرض في ما بينها مثل إندونيسيا وباكستان — قبل عام 1971 — مما أدى وذلك كنتيجة حتمية إلى توترات خطيرة، إضافة إلى ذلك أن الحدود الفاصلة بين دول العالم الثالث هي حدود صورية مصطنعة ترجع إلى أيام الاستعمار وهي إذا جاز التعبير قنابل موقوتة وبور توتر بين دول العالم الثالث، وكثيرا ما أدت إلى حروب طاحنة.

2 — انعدام الترابط العرقي (absence du lieu ethnique) أو

اللغوي في كثير من بلدان العالم الثالث خاصة في إفريقيا وآسيا، مما أدى إلى عدم دمج العناصر المتعددة — لغويا وثقافيا وقوميا — في بوتقة واحدة، وبالتالي، حال دون خلق مفهوم المواطنة والولاء

الواحد للدولة بدلا من الولاءات المتعددة للعرق أو اللغة أو الدين، مما أدى بهذه الدول إلى حروب أهلية.

3 — شيخوخة المجتمع (vieillesse de la société) القدم، وهذه سمة مشتركة بين كثير من بلدان العالم الثالث، فقد كان في الهند كمثال قبل الاستقلال حوالي (600) مملكة وإمارة تحكم (بضم التاء) بأساليب أقرب إلى القرون الوسطى خلافا للمناطق التي كانت تحكمها بريطانيا بصورة مباشرة.

أيضا، قدم البنى الاجتماعية في إفريقيا كان ظاهرا، فكان يشكل الحكم السائد محليا قبليا أو قرويا، والرئيس التقليدي يتمتع بنفوذ سياسي واجتماعي وديني وهذا لا يساعد على قيام مجتمع أوسع، وكانت النتيجة في نهاية المطاف التناحرات بين القبائل والتي وقفت حائلا دون توحيد البلد.

### المطلب الثاني

#### التكوين غير الكامل للأمة والديمقراطية

من المفترض أن الديمقراطية في أسمى معانيها تهدف أن يكون الشعب هو قطب الرحى وصاحب السلطة الأصلي، وبالتالي، إبعاد السلطة (impartialité pouvoir) بصورة كاملة، كما يفترض أن يقبل

الحكام بهذه المعادلة ويقروا برقابة الشعب (contrôle du peuple) على سلطتهم.

إن حياد سلطة الحاكم وإن عرف تحسنا نسبيا في الدول التي تتبع الديمقراطية الليبرالية، فإن الأمر لم ينطلق بعد في دول العالم الثالث للأسباب التالية:

1 - تأخر ظهور درجة الوعي لدى السواد الأعظم من الشعب، فالأمر لا يزال بعيدا دون الوصول إلى الوعي الكافي للفرد حتى يستطيع إدراك أنه المعني في الأساس كصاحب سلطة حقيقي، كما أن هذا الشعب يفتقر إلى الوسائل الكافية التي توهمه لمراقبة الحكام، فالسائد والذي جرى عليه العرف في دول العالم الثالث أن الأمر دائما لصالح الحكم المطلق. جزئية هامة أخرى أنه يصعب تكوين رأي عام أو ثقافة سياسية عامة تصبح الديمقراطية دونها غير ذات معنى بسبب (analphabétisme) التي تكون حائلا للصعود في مدارج الحضارة، فضلا عن أن الخوف من الجوع في هذه المجتمعات يقضي في الكثير من الحالات على الحس الوطني، بينما في الدول الغربية نجد هناك علاقة وثيقة بين تطور الديمقراطية، ووجني لمرات

التلاقح بين الأفكار المتباينة وبين مستوى المعيشة والتعليم والصحة في هذه الدول.

2 — افتقار معظم دول العالم الثالث إلى الكوادر النخبوية المتمرسه في النواحي السياسية والإدارية، وقد أثبتت التجربة أن الأنظمة التي تنتسب إلى الديمقراطية الغربية تحتاج إلى عدد كبير من السياسيين والإداريين الأكفاء، فضلا عن تناوب السلطة (alternance) في المدى البعيد.

وترتب عن هذا الوضع نتيجة حتمية مفادها أن الطبقة السياسية القائمة على شؤون الحكم والسلطة تجرد الميراث الكافية لمعارضة كل فكرة للتغيير، حيث تتستر وراء يافطات عدة أبرزها تفاهة الذين سيخلفونها في الحكم، مما أدى في الأخير إلى حمل الجيش على أن يكون البديل.

3 — مواجهة ومقاومة الرقابة الشعبية (contrôle populaire)، باعتبار أن هذه الأخيرة مدعاة لاستبدال الحكام ومحاسبتهم، لأن الوصول إلى السلطة في أغلب بلدان العالم الثالث يعني تحقيق برنامج اقتصادي ذاتي والوصول بصيغة مباشرة إلى الاستفادة من مكاسب مادية واستغلال نفوذ السلطة إلى أقصى قدر ممكن، بينما ترك الحكم

يعني الخسارة المادية والوقوع في النسيان والعدم، وبالتالي، ليس غريبا محاولة التثبيت بالحكم في بلدان العالم الثالث حتى ما بعد سن التقاعد (retraite) ورفض مفهوم الرقابة الشعبية ومفهوم الانتقال السلمي للسلطة. وأحيانا المشاركة في إدارة دفة الحكم لا تخلو من الانتهازية والرغبة في تحقيق مزيد من المكاسب المادية والمعنوية بعيدة كل البعد عن الأهداف الديمقراطية الحقيقية.

4 — يلعب الدين دورا أساسيا لا يساعد على نمو فكرة الدولة القومية، ولا يساعد على بروز المفاهيم والمؤسسات الديمقراطية من النمط الأوروبي أو الغربي وينطبق ذلك على بعض الديانات في الهند مثل: الهندوكية والبوذية، أما في الإسلام أين توجد للمشاركة مثل: الشورى وأهل الحل والعقد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن الموقف من الديمقراطية يبدو معقدا، بل يبدو سببا من أسباب الانقسام الفكري الحاد بين مؤيدي الديمقراطية الليبرالية الغربية، ورافضيها لصالح مفهوم الشورى وغيره من المفاهيم الإسلامية، والساعين إلى التوفيق بين الديمقراطية الغربية والشورى الإسلامية.

## المطلب الثالث

### التخلف والديمقراطية

من المتعارف عليه في الجانب الاقتصادي أن البلد المتخلف اقتصاديا هو البلد الذي لا يستغل موارده الإنسانية وخاماته الأولية بصيغة تسمح له مواكبة ما توصل إليه الإنسان ، في عصر تفجير المعلومات، بسبب انعدام الاستثمارات الرأسمالية والوسائل التقنية أو ضعفها.

وأبرز مؤشرات التخلف الاقتصادي: انخفاض مستوى الدخل الفردي، وبدائية الزراعة، وقلة استهلاك الطاقة (energie) الميكانيكية، وبدائية الصناعة، والتضخم في القطاع التجاري. أما التخلف الاجتماعي فيتمثل في: ارتفاع نسبة عار الأمية، وسوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي، وارتفاع نسبة الوفيات، وزيادة معدلات المواليد.

إن ديمقراطية النهب والاستفراد، دون خشية من قانون، أو ردع من قضاء، أو ملاحقة من أمن، أو وازع من ضمير، أو تلئيب من مجتمع، أو إذا توخينا الدقة ديمقراطية التجويع.. أو التجويع الديمقراطي لا يساعد بل مرة على بروز الحد الأدنى من الحس الوطني

أو الاهتمام بشؤون الدولة، حيث يكون هاجس الأفراد هو تدبير لقمة العيش.

أما تركيز السلطة بين أيدي قلة في بلد متخلف، تؤدي حتما إلى اختفاء قيم اجتماعية وأخلاقية ضابطة، وظهور أخرى نقيضة، تصل بحلقة أخرى هي تغير علاقات العمل والإنتاج، وبالتالي، تتغير معها حتما أساليب جمع الدخل والثروات، وينفتح كل شيء بلا ضابط، ونكون في المحصلة النهائية في مواجهة مثلث الأزمة: الانحراف، الفساد، التطرف، بينما هامش الديمقراطية علجز عن المقاومة.

كما لأظنني بحاجة إلى التأكيد على أن المعرفة أصبحت تمثل القوة العظمى في حياة الأمم، وأن رقي الأمم أصبح يقاس بمقدار ما تملكه من ثروة المعلومات لا بمقدار ما تملكه من ثروة المال، وترسانة السلاح.

وللخروج من هذه الحلقة المفرغة — حلقة التخلف الاقتصادي — ولتخطي هذه الكوابح التي تعرقل انبعاث الديمقراطية في دول العالم الثالث يقدم بعضهم اقتراحات:<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> وثائق خاصة بالكاتب .

1 — مساعدة الدول المتقدمة الدول المتخلفة اقتصاديا حتى يتسنى لها الخروج من هذه الدوامة التي تتخبط فيها. ولكن هذه المساعدات لا يعول عليها لأنها في جميع الحالات لا يمكن إلا أن تكون محدودة.

2 — حث دول العالم الثالث على مزيد من بذل الجهود للخروج من التخلف عن طريق استغلال إمكانياتها زراعيًا وصناعيًا بصورة عقلانية، ووضع أسس ممكنها من استيعاب الموارد جميعًا بصورة سريعة.

أما الأمين العام لمنظمة (UNCSTD) للتنمية التي وضعها (جواو فرانك داكوشا) وهي ما يطلق عليها الحتميات الاثنتي عشرة، فهي على قدر كبير من الأهمية لأنها تنطلق من معاشة واقعية ميدانية لبلدان العالم الثالث وهي:

1 — أن تكون تنمية شاملة اقتصادية اجتماعية ثقافية.

2 — أن تكون تنمية أصيلة بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع .

3 — أن تكون التنمية مقررة بشكل ذاتي.

4 — أن تكون التنمية قائمة على الاعتماد الذاتي أو التعاون الأفقي

بين الدول النامية أو التعاون الثلاثي بحيث تشترك فيها الدول المتقدمة.

5 — أن تكون التنمية متكاملة أي تشمل القطاعات التالية :

الصناعية والزراعية وأن تمشي بشكل متوازي مع نظام التعليم والتدريب.

6 — أن تكون التنمية قائمة على أساس احترام البيئة الطبيعية والثقافية.

7 — أن تكون التنمية مخططة .

8 — أن تكون التنمية موجهة نحو نظام اجتماعي عادل ومحقق للمساواة .

10 — أن تكون التنمية في جميع المناطق، بمعنى أن يكون هناك تمايزا (défferonliation) بين منطقة وأخرى.

11 — أن تكون التنمية إبداعية وخلاقة أي لا تعتمد على الثقافة القديمة أو استيراد الثقافات المتقدمة جدا.

12 — أن يكون تخطيط التنمية قائما على أساس فهم حقيقي وواقعي يلي الحاجات الوطنية (les bosoins nationaux).

المطلب الرابع

تعزيز المؤسسات الديمقراطية

لا خلاف البتة على أن مشكلات الديمقراطية لا يمكن حلها بوصفة جاهزة إن في البلدان الغربية مهد الديمقراطية، أو في بلدان العالم الثالث التي يراد لها أن تكون ديمقراطية.

عالمنا اليوم أصبح منقسما إلى تحالفين متصارعين: تحالف الفقير والأزمات الاقتصادية (les crises économique politiques) والسياسية والحروب والصراعات المسلحة، تحت قيادة نظم دكتاتورية وعسكرية في غالب دول العالم الثالث، وتحالف الثراء والرفاهية والأمن والديمقراطية في معظم دول العالم المصنع.

وما يدعو للدهشة والتعجب أن العلاقات بين هذين التحالفين قائمة حتى الآن على خلل شديد في شتى مناحي الحياة، فالفقراء يزدادون فقرا وعففا لحساب الأغنياء، والأغنياء يزدادون ثراء ورفاهية على حساب الفقراء، ودول العالم الثالث وسط كل ذلك تحاول أن تتلمس طريقها إلى الديمقراطية وتحاول أن تجرب حلولاً رائدة لمشاكل عويصة تسود ثلاثة أرباع دول العالم .

ويمكن إجمال العوامل التي تسعى إليها دول العالم الثالث حتى تنشئ الديمقراطية وتعزز مسارها وأداءها لاحقا فيما يأتي:<sup>1</sup>

1 - وضع دستور ديمقراطي للدولة .

---

<sup>1</sup> محمد فريد حجاب ، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 19 بيروت ، مايو 2000

2 — أن تكون الدولة دولة قانونية، أي دولة تحترم مبدأ سيادة القانون والمساواة القانونية.

3 — احترام حقوق الإنسان .

4 — نشر التعليم.

5 — احترام حرية التعبير.

6 — السماح بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية.

7 — الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وممارسة الرقابة على أجهزة

الحكم.

8 — إقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية وغير مذهبية.

9 — تأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين.

10 — خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة.

11 — نشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديمقراطية.

إن أخطاء الديمقراطية لا يمكن علاجها إلا بمزيد من الديمقراطية، وتعاون غير التنافس وتكامل غير التناقض، وقد يبدو الأمر عسيراً، لكن عملاً بالحكمة الذهبية التي تقول: "نتفق فيما اتفقنا عليه، ويعلمر بعضنا فيما اختلفنا فيه" وسوف نجد أن ما لدينا من عوامل التوحد والاتلاف، أكثر بكثير مما يفري بيننا من عوامل الشقاق والاختلاف والتقاطع والتناحر.

إن أية غاية تشكل في مرماها البعيد جزءاً من الغاية نفسها،  
والديمقراطية في نهاية المطاف وسيلة وغاية في الوقت نفسه، فالانتخابات  
المزيفة ، ولعنة التزوير والشكلية وغيرها من صعوبات جملة لا يمكن  
مواجهتها وتجاوزها إلا بترشيد الأداء الديمقراطي بحرية ونزاهة.

## ... وأخيرا

من خلال هذا الاستعراض السريع للديمقراطية وخصائصها وبنيان أهدافها ومبادئها، يمكن القول في ضوء ما تقدم أن مقياس الارتباط بأية تجربة هو قدرة التجربة على التفاعل مع اتجاه التاريخ الجديد في مرحلة معينة...، وبالتالي، قدرتها في التعبير عن الاتجاه في الواقع بصنع الواقع وتحقيق منعطفًا تاريخيًا جذريا.

لا ننكر، غياب الديمقراطية أو على الأقل نسبة المضمون الديمقراطي في الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو غياب يمكن نعرفه بالظاهرة البارزة، لكننا لا نعمق البحث للكشف فوق أرضية الواقع المضمون الذي يختفي وراء الظاهرة. الأنكى من ذلك إننا لا نقوم بالجهد الأدنى للتشخيص المادي الذي يتمظهر به الغياب، أننا في ذلك كمن يصيح في واد بلا زرع.

لقد آن الأوان لبحث ومناقشة واستطلاع صورة المستقبل، وأن المدخل الصحيح والحتمي لبناء ذاتي سياسي واقتصادي ينبغي أن يكون بجدية العمل لحل همومنا الاقتصادية، وبالعمل على توسيع الهامش الديمقراطي الراهن بإصلاح سياسي دستوري شامل. وهناك فرصة متاحة اليوم لمراجعة شاملة للأوضاع الديمقراطية في بلاد العالم الثالث التي نحن

جزءاً منها، وترسيخها على دعائم قانونية ودستورية وواقعية، يكون سقفها الاستمرارية والتماسك المتكامل.

ورغم تباين الاجتهادات، إلا أن الثابت أن هناك قبولاً كاملاً تقريفاً بالنموذج الغربي من حيث آلياته التي تتسم بطابعها الإنساني العام الذي يتجاوز الارتباط بحضارة أو ثقافة بعينها، خاصة إذا علمنا أن أحد أسباب تخلف العرب والمسلمين — كما يدعي بعضهم — هو وجود تلك المخالفة الكبرى، وهي أن العرب والمسلمين غير مؤهلين للممارسة الديمقراطية بحكم ما ورثوه من قيم وأفكار، ووصولاً في التحني إلى القول بأن الإسلام مناقض للديمقراطية، ولعل هذا الالتباس الواضح قائم على ما جرى عبر التاريخ الوسيط والحديث من صدام مروع بين الحضارة الإسلامية العربية والحضارة الأوروبية الغربية فقد تصور البعض — خاصة المستشرقين الأوروبيين والمستغربين العرب — أن الصدام كان صداماً أبدياً في الآراء والأفكار والقيم لا حدود ولا نهاية له، إلا أن هذا الصدام حقيقة لم يمنع من الالتقاء والتعاون عبر دواوين الترجمة التي كانت شائعة آنذاك، والمبادلات الفلسفية الفكرية الهائلة والمعروفة.

لقد أساء البعض فهم الحرية فأساء ممارسة مفهوم الديمقراطية، والحرية ليست حرية فردية مطلقة، كما أن الديمقراطية لا تعني التعسف في

استعمال الحق واستغلال نفوذ السلطة، وبالتالي، فإن ديمقراطية النهب والاستفزاز لا تساعد بأي حال على بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، واستقرار سياسي وديمقراطي، وإذا تم الاتفاق على الهدف العام جاز لكل منا الاختلاف حول الاجتهادات والمناهج والصيغ، طالما ارتضينا الديمقراطية، وقبلنا بتعددية مراكز الرأي وحرية الفكر. والديمقراطية لا تنقذ إلا باحتكاك الأفكار، ولا تنمو المطارحات الحادة فكرية أو سياسية إلا بتعدد الآراء، ولا تتكون المناعة ولا تحصن ثقافة الأجيال إلا بالإطلاع على الرأي الآخر، وما تراه أنت من الشوائب قد يراه غيرك كبد الحقيقة، هذه هي الديمقراطية في أبسط صورها.

الديمقراطية لا تزال غائبة عن وطننا العربي ، هذه حقيقة لا مرأى فيها، لا قدرة لها على النماء، تحمل في ذاتها بذور الفناء، فمعظم النظم الحاكمة ترفضها رفضاً قاطعاً، أما بعض النظم الأخرى فهي تغازلها وتناورها: بلين معها مرة، وبشدة مرات، مما يكشف عن ظاهرة عدم الإيمان العربي بالديمقراطية والخصومة معها، رغم الدبلوماسية الناعمة في الحديث عنها ورغم تلالأ النصوص الواضحة في الدساتير، لكنها نصوص غير معمول بها على الإطلاق.. ولست أقول كلاماً حماسياً، فحتى الحماس لم يعد قادراً على استثارة أحد، بعد أن نجح البعض في استهلاك الكلمات

جميعها واستنفاد كل ما فيها من طاقات تعبيرية باستخدامها استخداما غوغائيا ومجدبا.

إن الحكم (بضم الحاء) في البلدان المتخلفة ليس مهمة يسيرة ولا طريقا مخوفة بالرياحين، إنه معاناة لمن يروم أن يحكم بوطنية ونزاهة واستقامة، وأن إخفاق التنمية عن اللحاق بالنمو الديمغرافي سيخلق حتى للأنظمة المتطورة متاعب مستديمة. إن الديمقراطية سند أية سلطة تنطلع إلى القيام بتحويل اجتماعي، وحتى عندما تبدو وكأنها تخلق بعض المتاعب فهي في حقيقة المر تحفز على التأني والحذر إزاء الخطوات غير المدروسة التي تحاول أن "تحرق المراحل" وتمنع في الوقت نفسه، من خطر ارتداد النار، كما أنها تحول دون فرض "إصلاحات" ارجالية فوضوية (anarchisme) كما عرفها البعض ولا يزال يكابد نتائجها السلبية الهدامة.

إن قضية الديمقراطية ليست قضية مؤسسات وإنما هي بالأساس قضية محتوى سياسي واجتماعي واقتصادي لهذه المؤسسات تتكامل عنلصره الثلاثة، ولا يمكن عزل أحدها عن الآخر. وهي بهذا المفهوم تبدو أكثر إلحاحا ومحورية في النضال من اجل تحرير الأرض والإنسان العربيين خاصة من اجل صنع الوحدة والتقدم. أما التعريفات التي تقدم من قبل الأنظمة لتغيب الديمقراطية بحجج واهية مرفوضة لأنها تشكل في جوهرها نموذج

القطيعة بين الديمقراطية وتلك الأهداف التي يعرفها الجميع، ولعلنا مللنا من تكرارها ولكن إذا ما كان التكرار يعلم حتى الحمار فلم لا نتعلم نحن ... في ضوء ذلك، وفي كل الحالات، أتجاسر فأقول، إن الديمقراطية تظل هي المفتاح الحقيقي لبقية المشكلات... لست أستثير أحد على أحد، ولست أستثني أحدا من اللوم. فقط أرجو أن أخطب ضمائر حكام العالم الثالث... كفاكم هروبا من الحقيقة المفزعة. ولا أستثنى من ذلك أحدا حتى نفسي .

... وآخر الدواء ... الديمقراطية.

...بغير ذلك لا أمل..